



الإعلان الختامي

مقدمة: في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، التقى وزراء من الدول الأعضاء في الإنتربول المشاركة في الدورة الـ 83 للجمعية العامة في موناكو في اجتماع رفيع المستوى عُقد تحت عنوان "Turn Back Crime : 100 عام من التعاون الشرطي الدولي". وركزت مناقشات الوزراء على التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت، والصعوبات الكبرى التي تواجهها الشرطة والحكومات في العالم أجمع، والفرص والسياسات والشراكات الاستراتيجية اللازمة لكي يتكامل بالنجاح قرن آخر من التعاون الشرطي الدولي.

P1: في ختام الاجتماع الوزاري الذي عُقد تحت عنوان "Turn Back Crime : 100 عام من التعاون الشرطي الدولي"، اعتمد الوزراء الحاضرون الإعلان التالي:

P2: نحن الوزراء،

P2A: إذ نعرب عن تقديرنا للجهود المحمودة التي بذلتها السلطات الوطنية طيلة الـ 100 عام الماضية لتخطي العقبات التقنية والمادية، وإزالة العراقيل القانونية، وتجاوز الخلافات السياسية من أجل تحويل أولويات العمل الشرطي على الصعيد الوطني من نهج فردي ومخصص إلى نهج جماعي ومؤسسي بهدف منع الجريمة ومكافحتها؛

P2B: وإذ تقرّ بإنجازات السلطات الوطنية في مجال إعادة تنظيم بنى إنفاذ القانون والنهوض بمستوى الموظفين العاملين فيها، فضلاً عن الاعتراف بأهمية المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الجريمة على نحو فعال ووضع استراتيجيات وسياسات تضمن قيام تعاون شرطي دولي فعلي؛

P2C: وإذ نقرّ كذلك بإنشاء منظمات ومؤسسات ومحافل إقليمية ودولية وبالدمع الوطني المقدم لها، من أجل تعزيز التعاون الشرطي الدولي، ولا سيما تبادل المعلومات عبر الحدود بكفاءة، وتنسيق عمليات وتحقيقات مشتركة، وإقامة شبكات شرطية دائمة، وتبادل أفضل الممارسات بين سلطات إنفاذ القانون في العالم أجمع؛

P2D: وإذ ندرك الإسهامات الكبرى التي حققها التقدم التكنولوجي والعلمي في مجال التعاون الشرطي الدولي، وعمل أجهزة إنفاذ القانون بشكل عام، من خلال تحسين الأداء الشرطي وتعزيز قدرات التواصل والتحقيق على نحو كبير عبر تطوير قواعد البيانات وأجهزة المراقبة، وعلى رأسها التكنولوجيا البيومترية التي تتيح كشف المجرمين بوسائل منها بصمات الأصابع وبصمات البصمة الوراثية وتحديد سمات الوجه؛



P2E: *وإذ نشدد على الدور الهام للصكوك القانونية الإقليمية والدولية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، في تعزيز التعاون الشرطي الدولي من خلال إقرار واعتماد التعاريف القانونية للأعمال الإجرامية المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وفي تشجيع السلطات الوطنية على اتباع أفضل الممارسات لتسهيل التعاون الدولي عبر نظام العدالة الجنائية بأكمله؛*

P2F: *وإذ نقرّ بأنه على الرغم من أن الجريمة تتفاقم وتتغير وتنتقل باستمرار تماشياً مع ظروف هذا العصر، أسفر التعاون وتبادل المعلومات المثمرين عبر الحدود بين أجهزة إنفاذ القانون طيلة القرن المنصرم عن تعزيز أمن المجتمعات وتراجع بعض أنواع الجرائم في أرجاء مختلفة من العالم، ولا سيما بعض أشكال الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وعمليات السطو، وجرائم القتل، وسرقة المركبات؛*

P2G: *وإذ نشدد على أنه رغم التقدم الهائل في مجال التعاون الشرطي الدولي، ونظراً لاستمرار توسع نطاق الجريمة والإرهاب وتفاقمهما عبر الحدود، يجب أن تواصل السلطات الوطنية أيضاً بذل الجهود لإنشاء مؤسسات الشرطة وتعزيزها، وتحسين السياسات والممارسات والإجراءات وإضفاء طابع رسمي عليها، وفوق كل ذلك تبادلها لتعزيز كفاءة التعاون الشرطي على كل من الصعيد الوطني والدولي؛*

P2H: *وإذ نعرب عن قلقنا إزاء المجرمين الانتهازيين ومساعدتهم غير المشروعة، الذين يواصلون استغلال الظروف التي تسود عالمنا تتسع فيه رقعة التكنولوجيا وتزداد عولمته ويتنامى طابعه الافتراضي، من أجل ارتكاب جرائم تبدأ بالاحتيال والجريمة المالية وتنتهي بالاستغلال الجنسي والإرهاب، وإذ نشدد على أن هذه الجرائم بأشكالها المعاصرة تُخطط وتُرتكب وتنتشر في فضاء سيبري تنعدم فيه سيادة القانون إلى حد بعيد ولا تقيده على ما يبدو أيّ حدود، الأمر الذي يجعل التعاون الشرطي الدولي الفعال اليوم أكثر أهمية من أيّ وقت مضى؛*

P2I: *وإذ نعرب بشكل خاص عن القلق من التهديد الخطر الذي يشكله على السلام والأمن الدوليين التطرف العنيف، وتوسع انتشار شبكات الإرهاب الدولية، وتطرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يؤججون النزاعات الدائرة والعنف، وتجنيدهم وتعبئتهم، وإذ نشدد على أن الإرهاب بأشكاله المعاصرة يهدد جميع بلدان ومناطق العالم وأنه يستدعي له بفعالية، بذل جهود متضافرة ومنسقة، ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف؛*



P2J: *وإذ نقرّ أيضاً* بضرورة تعزيز قدرات الشرطة واستحداث أدوات ملائمة للتعاون الشرطي الدولي، ولا سيما إجراء تحقيقات مالية متطورة، وتمكين الشرطة، ضمن حدود القوانين الوطنية، من تبيان الأصول المتأتية من أنشطة إجرامية وتتبعها وضبطها وتجميدها، وهي أصول تسهم اليوم على نحو كبير في تعزيز قدرات مجموعات الجريمة المنظمة والإرهابيين وتتيح لهم مواصلة أنشطتهم غير المشروعة وفرض تهديدات خطيرة على الاقتصاد المشروع في الوقت ذاته؛

P2K: *وإذ نؤكد* أن الجريمة في القرن الحادي والعشرين تشكل لأجهزة إنفاذ القانون تحديات غير مسبوقة قد لا يمكن منعها أو مكافحتها بأكثر قدر من الفعالية من خلال الاعتماد فقط على الأساليب التقليدية للعمل الشرطي، وأن العمل مع القطاع الخاص والجهات المسؤولة في المجتمع المدني عامل أساسي لإحلال السلامة والأمن في المستقبل؛

P3: *نتفق على:*

P3A: *أن نسعى* لكشف الثغرات الدائمة التي تعرقل التعاون الشرطي الدولي ووضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في بلداننا على التواصل والتعاون بمزيد من الكفاءة والتآزر مع الشركاء المعنيين على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما في مجال توفير الدعم للتحقيقات وتبادل المعلومات المتصلة بالجريمة؛

P3B: *أن ندعم* البحث والإنماء وتطبيق الأدوات التكنولوجية الحديثة والأساليب العلمية التي يمكن أن تنهض بأداء موظفي الشرطة وتحسن قدراتهم على التعاون على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الابتكارات التي يمكن أن تعزز جمع المعلومات ومقارنتها وتبادلها، وتحديد هوية المجرمين، وكشف وثائق السفر المسروقة والمفقودة، وأنشطة المراقبة وجمع المعلومات، وضمان أمن الأشخاص والأماكن؛

P3C: *أن نبذل* قصارى جهدنا لتخفيف وإزالة العقوبات القانونية التي تعترض التعاون الشرطي والقضائي على الصعيد الدولي، عند الإمكان وحسب الاقتضاء، من خلال اعتماد تدابير وتوصيات مدرجة في نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية، أو من خلال تنظيم منتديات ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف أو المشاركة فيها لتعزيز تطبيق الاتفاقات القائمة وتشجيع وضع القوانين الوطنية حيّز التنفيذ، لإعمال هذه الاتفاقات؛



P3D: إذ ندرك أن المجرمين في يومنا هذا يعبرون الحدود بسهولة مثيرة للقلق وكثيرا ما ينجحون في الإفلات من الملاحقات القضائية المتعلقة بأفعالهم غير المشروعة، نسعى تحديدا لاستعراض إجراءات استلام طلبات توقيف المجرمين وإرجاعهم بصورة قانونية بما في ذلك تسليمهم لحرمانهم من الملاذ الآمن، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة من أجل مواصلة التحقيقات، والرد عليها، وإصلاح هذه الإجراءات عند الإمكان وحسب الاقتضاء، وذلك من أجل مكافحة إفلات المجرمين من العقاب وضمان تقديمهم إلى العدالة؛

P3E: أن ندعو سلطات الشرطة في البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية من قبيل الإنتربول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى التعاون، عند الإمكان وحسب الاقتضاء، مع السلطات الوطنية المعنية في البلدان النامية من أجل تعزيز قدرات هذه الأخيرة على مكافحة الجريمة والإرهاب وعلى التعاون بمزيد من الفعالية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تقديم توصيات تتعلق بالإصلاحات المؤسسية والموارد التقنية والتدريب، وتوفير المساعدة في التحقيقات وتبادل أفضل الممارسات، ودعم مشاركة سلطات الشرطة في البلدان النامية في الأحداث والعمليات الدولية الهامة التي ترمي إلى وضع استراتيجيات مشتركة لمنع الجريمة والإرهاب والقضاء عليهما؛

P3F: أن نحث بشدة السلطات الوطنية على المشاركة في مداورات وأفرقة عاملة ومؤتمرات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل تقييم وتحليل طبيعة التهديدات الإجرامية المعاصرة والصعوبات التي تعترض أجهزة إنفاذ القانون في الوقت الحاضر، بما في ذلك التشعبات العامة المتعلقة بمنع ومكافحة الجرائم المرتكبة في الفضاء السيبري والصعوبات الخاصة المتمثلة في منع الإرهابيين من استخدام تكنولوجيا الاتصالات، ولا سيما الإنترنت، لبث التطرف في نفوس أشخاص آخرين وتجنيدهم وتحريضهم على ارتكاب اعتداءات إرهابية، وذلك من أجل تحديد استراتيجيات أمنية شاملة تمكن أجهزة الشرطة من التعاون على الصعيد الدولي والتصدي لجرائم القرن الحادي والعشرين بمزيد من الفعالية؛

P3G: إذ نذكر بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 (2014) الذي يدين التطرف العنيف، أن نبذل قصارى جهدنا لدعم التدابير المدرجة في هذا القرار، ولا سيما من خلال المشاركة في إجراءات متعددة الأطراف لمعالجة العوامل الأساسية التي تسهم في التهديدات الإرهابية في يومنا هذا، وأن ندعم، عند الإمكان وحسب الاقتضاء، عمل الإنتربول من خلال الجهود التي يبذلها لتعزيز التعاون الشرطي الدولي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما عبر برنامجه الرائد الذي يركز على كشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتعقبهم وتعطيل سفرهم؛

P3H: أن نشجع جميع السلطات الوطنية المعنية على العمل معا ومع نظيراتها في البلدان الأخرى لوضع استراتيجيات وتعزيز قدرات الشرطة في مجال التعاون الدولي لإجراء تحقيقات مالية وتنفيذ أنشطة ميدانية أكثر فعالية تركز على تبيان الأصول المتأتية من الأنشطة الإجرامية وتتبعها وتجميدها وضبطها ومصادرتها؛



P3I: أن نحث مسؤولي إنفاذ القانون على النظر في توسيع نطاق الجهود التي يبذلونها في مجال التعاون على الصعيد الوطني والدولي مع جهات معنية رئيسية كشركات القطاع الخاص التي يمكن أن تضطلع بدور حاسم في مكافحة جرائم مثل التزوير والاحتيال والجرائم المالية والجرائم المرتكبة في الفضاء السيبري، ومع شخصيات وسلطات أساسية وكيانات محلية وإقليمية ودولية من المجتمع المدني يمكن أن تؤدي الجهود التي تبذلها لمساعدة أجهزة الشرطة في منع الجرائم المعاصرة ومكافحتها، بما فيها التطرف العنيف، من خلال التوعية عبر تنظيم حملات إعلامية مثلاً، ومن خلال الإبلاغ بالأنشطة المشبوهة، إلى إحداث فرق كبير على صعيد تعزيز السلامة والأمن وإدامتهما في العالم؛

P3J: أن نشيد بالمخالف الدولية الرفيعة المستوى التي تشارك فيها أجهزة إنفاذ القانون وأن نواصل تقديم دعمنا لها، على غرار الاجتماعات الوزارية التي نظّمها الإنتربول لتزويد أجهزة إنفاذ القانون في العالم بفرص قيّمة للقاء والتداول بشكل جماعي بشأن المسائل الحساسة المتصلة بالجريمة والاستراتيجيات والحلول المناسبة لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، اقتناعاً منا بأن التعاون الشرطي الدولي لا يزال اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أمراً لا بد منه لجعل العالم أكثر أماناً.
